يونيو/حزيران 2015

منظمة العفو الدولية

سوريا: أصوات في محنة

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في سوريا

بطاقة هوية من سجن عدرا © Private

"انس اسمك ولا تتكلم مع أحد"

شيار خليل، صحفي سوري، وهو يروي هنا لمنظمة العفو الدولية تجربة اعتقاله على أيدي الحكومة السورية.

قُبض عليَّ يوم 23 إبريل/نيسان 2013 في حي الساروجة في دمشق على أيدي أفراد من "فرع فلسطين"، وهو معتقل تديره المخابرات العسكرية. كنتُ في مقهى مع 17 من أصدقائي، وكانوا قد حضروا للقبض على صحفية أخرى كانت موجودة أيضاً في المكان، ولكنهم قبضوا علينا جميعاً. دفعونا في سيارة وهم ينهالون علينا ضرباً. وأثناء سيرنا، لاحظنا أن المنطقة كلها محاطة بعناصر أمن، وكأنهم يقبضون على مجموعة من الإرهابيين.

ومن بين مجموعتنا لم يبق في السجن سوى شخص واحد.

كانوا في أول الأمر لا يريدون سوى اثنين من زملائي، وراحوا يضربوهما على مرأى منا. ثم أخذوا يقتادوننا واحداً واحداً إلى غرفة منفصلة للاستجواب. وعندما عرفوا أنني ممنوع من السفر (كان الأمن السياسي قد فرض

علي قرار منع السفر منذ بداية الثورة بسبب عملي كصحفي)، بدأوا ينهالون عليَّ ضرباً.

"اعترف" أحد أصدقائي بأنني كنتُ أعمل مع الصحفية المطلوبة، ولهذا ظلوا يسألونني إن كنتُ قد عملت أيضاً مع قناة "أورينت" [وهي قناة تليفزيونية معارضة]. ظلوا يضربونني حتى اعترفت بأنني كنتُ أعمل مع قناة "سكاي نيوز"، وأنني ناشط وعضو في مجموعة تُسمى "سوريا للجميع".

"اعترف" بعض زملائي تحت وطأة التعذيب، وكانت اعترافاتهم هذه هي أكثر ما آلمني، لأنها استُخدمت ضدي. فعلى سبيل المثال، كنت أعمل مع الأخضر الإبراهيمي [المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا] أثناء زياراته لسوريا. واعتدت أن أقدم له معلومات عن الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة. وقد قال لي المحقق "الأخضر الإبراهيمي موجود هنا في الفرع معنا". شعرت بصدمة لوهلة، ثم أدركت أنه يقصد أنبوباً من البلاستيك أخضر اللون طوله متران، استخدمه بعد ذلك في ضربي طيلة ثلاث ساعات حتى فقدت الوعي. بدأ الاستجواب في اليوم الأول حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر وانتهى حوالي الساعة السادسة صباحاً.

في حوالي الساعة السادسة صباحاً أفرجوا عن البعض وأبقوا حوالي ثمانية، وأنا من بينهم. وبعد ذلك، أخذونا إلى زنازين مختلفة، وكل منها مكتظَّة بشدة. أعطوا كلاً منا رقماً، وكانت تلك محاولة منهم لانتزاع إنسانيتنا، فلم نعد بشراً بل مجرد أرقام. كنتُ رقم 101، وقالوا لي: "هذا رقمك، انس اسمك ولا تتكلم مع أحد".

كانت رائحة الدم تفوح من الزنازين، وكان المعتقلون مكدسين لدرجة أنهم كانوا ينامون فوق بعضهم البعض. كانت هناك أمراض كثيرة منتشرة، من الغرغرينا إلى الجرب. وكان الحارس يغطي أنفه بقطعة قماش كلما فتح باب الزنزانة لأن الرائحة كانت لا تُطاق.

في كل يوم، كان حوالي خمسة من المحبوسين في زنزانتي يموتون، فكان الحراس يخرجون جثثهم ويحضرون مساجين جدداً. وكانت أسباب الوفيات متباينة، فهناك كثيرون ماتوا من التعذيب، بينما مات آخرون من أمراض شتى. لم تكن تتوفر لنا أية رعاية طبية حقيقية. كان هناك طبيب لا يأتي إلى الزنزانة إلا في الحالات الشديدة جداً، ولكنه كان جزاراً، مثله مثل الحراس. ذات يوم استدعوه ليفحص شخصاً مصاباً بالتهاب شديد في ساقيه، وكان الالتهاب ينتشر. وبدلاً من أن يساعد الطبيب ذلك الرجل، راح يضربه على ساقيه بعصا.

وبعد أسبوعين، بدأوا جولة ثانية من الاستجواب. عرض على المحقق لقطات فيديو وجدوها على حاسوبي الشخصي المحمول، وسألني: "في القامشلي، سجلت لقطات تصور الجيش السوري الحر [وهو ائتلاف لجماعات معارضة مسلحة]، أليس كذلك؟" قلت له إنه أثناء وجودي في القامشلي لم يكن هناك وجود للجيش السوري الحر، وإنني لم أسجل سوى مظاهرات سلمية، فقال إنني كذَّاب، وانهال عليَّ ضرباً بالأنبوب المسمى "الأخضر الإبراهيمي". ما زالت هناك

ندوب على وجهي.

وخلال هذا الاستجواب "اعترفت" ببعض الأشياء التي فعلتها، ولكني "اعترفت" أيضاً بأشياء لم أفعلها. إلا إنهم واصلوا استجوابي بإبقائي في وضع "الشبح" [وضع يمثل ضغطاً شديداً، حيث يُعلق الشخص من رسغيه أو ساقيه بعد تكبيلهما] ثلاث مرات، كانت كل مرة تستمر حوالي 15 دقيقة. كانوا يريدون مني الاعتراف بأنني كنتُ أعمل مع قناة "أورينت" التليفزيونية، ولكني لم أعترف. وفي إحدى المرات، أمرني المحقق أن أستلقي على وجهي، وراح يضرب ساقي وهو يقول "أنت كردي عنيد، لماذا لا تعترف وكفى؟" ظللت أقول له إنني قومي، وإنني أعتبر نفسي سورياً ولست كردياً. فرد قائلاً: "أنت كردي ولا تهتم إلا بخلق [دولة] كردستان الخاصة بكم.

استمر هذا النوع من الاستجواب طيلة شهرين وعشرة أيام. وبعد ذلك، جاء المحقق نفسه وناداني باسمي وقال "نحن آسفون يا سيد شيار، إننا نحاول أن نحمي البلد، سوف تفهم ذلك لاحقاً". شعرتُ أنني أموت في هذه اللحظة. كنتُ قد فقدت وزني وكنتُ في حالة صحية سيئة للغاية. وبعد ذلك، أعادوني إلى الزنزانة في الطابق الأسفل وأبقوني شهراً آخر. ثم أخذونا إلى محكمة عسكرية، أحالتنا إلى الشرطة العسكرية، ومنها اقتادونا إلى سجن درعا.

وبعد شهر في سجن درعا، أفرجوا عن الصحفية التي كانت الهدف الأصلي للمداهمة. وفيما بعد تحدثنا عن تجربتها أثناء الاعتقال. حدث مرتين خلال وجودي في فرع فلسطين أن لمحت نساء يرقصن عندما كنتُ أذهب مغمى العينين للاستجواب. سألتها عن ذلك، فقالت إنه كانت هناك حوالي 250 سيدة وفتاة في فرع فلسطين. وأثناء الليل، كان الحراس يسكرون ويأخذون اثنين أو ثلاثة من الفتيات من الزنزانة ويرغمونهن على الرقص للترفيه عنهم. كما كانت هناك أنباء عن حالات اغتصاب.

بعد قضاء حوالي شهرين في سجن عدرا، اقتادوني للمثول أمام قاض في محكمة مكافحة الإرهاب. سألني القاضي عما إذا كنتُ قد عملتُ مع الأخضر الإبراهيمي، فكذبت وقلت لا. وسألني إن كنتُ قد عملتُ مع "سكاي نيوز"، فأنكرت أيضاً، وهكذا. أنكرت كل شيء. وبعد ذلك، أعادوني إلى سجن عدرا، حيث بقيت سبعة أشهر أخرى.

وفي تلك الأثناء، كان أفراد من قوات الأمن قد داهموا بيت صديقتي، الصحفية الأخرى، وهناك وجدوا قرص حاسوب يخصني وعليه معلومات عن أنشطتي في المناطق المحررة من سوريا، ومن بينها صور ولقطات فيديو. وعندئذ، صدر بيان من وزارة الداخلية يقول إن مجموعة من الإرهابيين "اعترفوا" بأنني كنتُ أعمل معهم. أخذوني إلى فرع الأمن الجنائي، حيث "استقبلوني" بالضرب وبالتعذيب في وضع "الشبح".

وبعد شهرين من التعذيب والاستجواب، أخبروني أنه ليس أمامي سوى أن "أعترف" على شاشات التليفزيون الرسمي السوري بأنني إرهابي وشاركت في أنشطة إرهابية. ظللت أرفض ذلك. كان المحقق يحرق يدي وظهري بلفافات التبغ، ثم أحضر فتاة أعرفها وبدأ في التحرش بها جنسياً، وقال: "إذا لم توافق، سوف نغتصبها وسوف تكون هذه مسؤوليتك لأنك ترفض أن تفعل ما نطلبه". وعندئذ، شعرت بأنه لم يعد لدي خيار سوى أن أوافق.

وبعد ثلاثة أيام، أحضروا لي ملابس جديدة. أبقوا على لحيتي الطويلة حتى أبدو "أشبه ما أكون بإرهابي". جاء اثنان من قسم الإعلام في وزارة الداخلية، وسجلنا برنامجاً مدته 55 دقيقة. وضعوا سبورة أمامي وكتبوا عليها ما كانوا يريدون مني أن أقوله. اعترفت بكل ما أرادوه. قلت إن المظاهرات كانت كلها أكاذيب، وإننا اعتدنا على استخدام صور أجانب وتقديمهم وكأنهم سوريون، وإن معظم الصور ملفقة.

وبعد حوالي شهرين حضروا وقالوا إنهم يريدون تسجيل شريط آخر، لأن هناك بياناً مشتركاً صدر عن عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان يزعم أنني تعرضت للتعذيب في السجن وأُرغمت على الإدلاء باعترافات. وكانوا يريدون تسجيلاً آخر للرد على ذلك. وبعد يومين عادوا وقالوا إن هناك ضغوطاً كثيرة من وسائل الإعلام، وإنهم لن يعيدوا التسجيل على أية حال.

أعادوني إلى سجن عدرا. وبعد شهرين أخذوني مرة أخرى إلى محكمة مكافحة الإرهاب. وعُين اثنان من محامي حقوق الإنسان البارزين للدفاع عني. وفي نهاية المطاف، أُسقطت التهم المنسوبة لي، وأعتقد أن السبب في ذلك أن الأخضر الإبراهيمي كان قد طالب بالإفراج عني.

أُفرج عني يوم 28 مايو/أيار 2015، وتوجهت مباشرةً إلى تركيا.

ضوء على حالة – فائق المير (فائق علي أسعد)

"كان على الدوام زاداً لنا"

© Private

فائق المير، الذي يُعرف أيضاً باسم فائق علي أسعد، هو ناشط سياسي سلمي مخضرم، يبلغ من العمر 61 عاماً. وقبل القبض عليه كان يعمل مهندساً مساعداً. وقد تحدث ابنه، علي أسعد، لمنظمة العفو الدولية فقال:

"هناك ثلاث كلمات تصف أبي: التفاؤل، والتصميم، والحيوية. لقد كان على الدوام زاداً لنا، يمنحنا الأمل في أوقات اليأس. كان قريباً مني ومن أختي، فعلاقتنا هي علاقة صداقة أكثر من كونها علاقة من أي نوع آخر".

وكان فائق المير في شبابه قد انضم إلى "الحزب الشيوعي-المكتب السياسي"، وهو حزب سياسي غير مصرح به يطالب بالديمقراطية وبإجراء انتخابات حرة في سوريا. ونتيجةً لذلك، اعتقلته المخابرات العسكرية السورية للمرة الأولى، وكان عمره آنذاك 25 عاماً، واحتجزته لمدة شهر.

وكان آلاف من السجناء السياسيين وسجناء الرأي قد زُج بهم في السجون خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي بشار الأسد، وسُجن كثيرون منهم بعد محاكمات فادحة الجور. وكان من بين هؤلاء أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" أو من يُشتبه في انتمائهم إليها، وكذلك أعضاء في "الحزب الشيوعي-المكتب السياسي" و"حزب العمل الشيوعي". وقد تفشى تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم.

وفي عام 1983، فُصل فائق المير من عمله، واكتشف فيما بعد أن الفصل كان بناء على أوامر من السلطات الأمنية. وفي أعقاب مداهمة عناصر الأمن السياسي لمنزله، أمضى نحو عامين مختبئاً، ولكن المخابرات العسكرية اعتقلته في دمشق في نهاية المطاف. وفي عام 1989، صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة العليا بالسجن لمدة عشر سنوات لإدانته بعدة تهم، من بينها "الانتماء إلى تنظيم سري يهدف إلى الإطاحة بالنظام السياسي والاجتماعي للدولة. وكانت الإجراءات أمام تلك المحكمة فادحة الجور.

ويواصل علي أسعد حديثه قائلاً:

"أثَّرت فترات السجن الطويلة والمتكررة تأثيراً كبيراً على أبي، نفسياً وجسدياً. وقد أخبرنا أنه تعرض للتعذيب خلال اعتقاله، وخاصةً خلال السنوات الثلاث الأولى التي أمضاها في فرع الأمن. وقد خلَّف التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة إصابات وآلاماً دائمة في رقبته وعموده الفقري، كما تسبب في ضعف الكليتين وفي مشاكل في السمع.

"لم يتمكن أبي من أن يرى أولاده وهم يكبرون، وحُرم من الاحتفال بأهم اللحظات في حياة العائلة، بما في ذلك مولد حفيده الأول".

وقد أُطلق سراح فائق المير من سجن صيدنايا العسكري في عام 1999، ولكن قُبض عليه مرة أخرى في عام 2006 على أيدي قوات أمن الدولة. وقد احتُجز في سجن عدرا لمدة 18 شهراً بتهمة "نشر أنباء كاذبة من شأنها وهن نفسية الأمة". وقد اضطُر للاختباء مرة أخرى في عام 2010، وحُكم عليه غيابياً بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة "إضعاف الشعور القومي"، وهي تهمة كثيراً ما تُستخدم ضد منتقدي الحكومة السلميين.

وقد أفلت فائق المير من الاعتقال خلال السنوات الثلاث التالية. إلا إنه، في يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013، خرج من منزله الواقع في دمشق في منطقة تسيطر عليها الحكومة، ولم يعد مطلقاً. ولم يمض وقت طويل حتى قام عدد من المسلحين يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد أنهم من قوات الأمن، بمداهمة منزله وترهيب عائلته ومصادرة معدات إلكترونية ومواد أخرى.

وقد تقدمت أسرة فائق المير بالتماسين رسميين للاستعلام عنه، ولكنها لم تتلق أي رد. وتطالب منظمة العفو الدولية بالإفراج عن فائق المير فوراً ودون قيد أو شرط. وينبغي على السلطات، على الأقل، أن تبلغ أسرته بمكان وجوده، وأن تسمح له فوراً بالاتصال بأسرته ومحاميه وبالحصول على الرعاية الطبية.

المعلومات

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:

http://bit.ly/1BGYaKf

العمل

لمزيد من المعلومات عن أنشطة التضامن بشأن هذه الحالة، يُرجى زيارة الموقع التالي:

http://free-syrian-voices.org/faeq-ali-asad-also-known-as-faeq-al-mir/